نظرة تاريخية للتعليم و الوضع الاجتماعي و الاقتصادي للجزائر قبل و اثناء الاحتلال الفرنسي

الأستاذ/ تريكي أحمد
قسم العلوم الاجتماعية / جامعة بشار

الملخص:

كان المجتمع الجزائري يسوده تعليما عربيا اسلاميا قبل الاحتلال الفرنسي،وكانت نسبة الأمية قليلة في صفوف الأفراد.وكان الاقتصاد آنذاك زراعي رعوي،وتنتشر في المدن صناعات تقليدية.

وبنزول القوات الفرنسية على شواطئ الجزائر بدأ الاجهاز على الزراعة المعيشية و الصناعات التقليدية والحرف التي كانت قائمة،وفي المقابل لم تقدم فرنسا إلا صناعات استخراجية.

أما في مجال التعليم فقد بدأت بالبطش بالأساتذة والمعلمين مما دفعهم إلى الهجرة هربا من البطش، فدمرت فرنسا كل دور العلوم والمكتبات وحولت المدارس إلى مخازن وإسطبلات. فأخذت بإنشاء تعليم فرنسي وطمس معالم التعليم العربي وتجهيل أغلبية الشعب، لذلك وضعت مخططات تعليمية تخدم مصالحها لاستكمال سيطرتها على الجزائر وخلق نخبة تخدمها.

Summary:

Before the occupation, the Algerian society was dominated by an Arabian Islamic education; the rate of analphabetism was weak in the society. On that epoch, Algeria was an agricultural bucolic society and traditional industries were reparted inside the society.

When the French troops landed on the Algerian coast, they began by destroying the agriculture of substances and traditional industries and the existing crafts too.

In the field of the education, France began by expelling the teachers roughly which prompted them to leave the country and to escape the oppression.

However, it destroyed all the scientific places and libraries to transform

them to stables and stores. Although it replaced Arabic education by French education institutions which was founded to have full control on Algeria and to create an elite in the service of France.

مقدمة:

شهد التعليم تغييرات عميقة تماما مثلما حدث للمجتمع الجزائري، فكلاهما-نظام التعليم و المجتمع- شاهدا تحولات في البنية و الهيكل. و ما يجب مراعاته عند التحليل، أن العملية الاستعمارية في الجزائر صبغت المجتمع بمسحة غير تلك التي أُحدثت في باقي دول الشمال الإفريقي، أو البلدان التي كانت تحت السيطرة الفرنسية لأن طابع التواجد الاحتلالي يختلف اختلافا كبيرا. فالجزائر شهدت الاستعمار العسكري المباشر و تحطيم عصيف لبناها المختلفة على خلاف الدول التي وافقت على الحماية (protectorat)، حيث قامت السلطات الفرنسية بالارتكاز على ارستقراطية عقارية و تجارية، و هذا لم يحدث في الجزائر، لقد كانت البورجوازية الوطنية قاصر و جد ضعيفة على مستوى مشروعها الايديولوجي، بل و أكثر من ذلك كانت تحمل بذورا نواتية من الجمود و الارتكاس. لأن الولادة التاريخية و السوسيولوجية لم تكن ولادة شرعية قائمة وفق عمليات تطورية في علاقات و بنى و قوى الانتاج، إنما كانت نتيجة تحول طفيلي، و من هنا تحددت مهمتها التاريخي بالفعل التبريري فقط نظرا لما هي عليه من الضحالة الإيديولوجية، لذلك «فهذه البورجوازية لم تكن في حاجة إلى قاعدتها المادية حتى تكوْن أفكارها و ايديولوجيتها كطبقة.»[(1)]

إن الاستعمار الفرنسي للجزائر كما لاحظ «جاك بيرك « (J.Berque) قام أولا بعملية تهديمية افنائية للمجتمع الجزائري و تحطيم أنماطه السوسيوثقافية و قام بعدها بعملية انشائية بنائية لأسس مادية لمجتمع غربي في الجزائر، و هي نفس الفكرة انطباقا التي طرحها «كارل ماركس» حول الاستعمار الانجليزي للهند و تحددت بمهمتين: الاولى تهديمية ، و الثانية بنائية لإرساء أسس مادية لمجتمع غربي في آسيا. [(2)]

أولا: الحالة التعليمية و الوضع الاجتماعي الاقتصادي في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي.

-1التعليم في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي:

كان التعليم في الجزائر قبل الغزو الفرنسي تعليما عربيا إسلاميا في توجهه حرا لا يخضع للسلطة السياسية المركزية في الدولة، و كان يمول حسب نظام خاص مرتكز على الاوقاف و الحبوس، يقوم عليه ناظر متفرغ.[(3)] و كان هذا التعليم في الفترة المتأخرة يتجسد في شكل

المدرسة القرآنية(الكتابْ) الملحقة بالمسجد، أو قرب منزل أحد الأثرياء و يخضع نظام التعليم هنا لسلطة واحدة يمثلها المؤذن(الطالب) و التي تمتد إلى خارج حدود المدرسة القرآنية كما تربطه علاقات تربوية و بيداغوجية منظمة بالتلاميذ (القناديز) تنظيما عرقيا و دينيا، و تتدرج مراحل التعليم من المدرسة القرآنية، الرباط، الجامع، الزاوية.

إن هذا الاستقلال عن السلطة المركزية(الحبوس)، أدى في الأساس إلى تمحور التعليم على نطاق محدود معرفيا، و مرتكز على العلوم الآلية و العلوم العالية و اهتمام ضئيل بالعلوم العقلية.[4]

لقد كانت الثقافة العربية و الاسلامية منتشرة -إلى حد بعيد- بالقطر الجزائري قبل الغزو الفرنسي عام 1830م، فكان بأنحاء الجزائر مدارس يرجع تأسيسها إلى القرن الرابع عشر الميلادي، و كانت بمثابة مراكز هامة للثقافة العربية و الاسلامية و يتولى التدريس فيها أساتذة على قدر كبير من العلم في فروع الفلسفة و الآداب و علم الكلام، و الفقه و علم الفلك، و مما يدل على ذلك أن أمراء الجزائر كانوا يفضلون اختيار مستشاريهم من هذه الطائفة المثقفة، و كانت مدينة «تلمسان» من أشهر المراكز العلمية في البلاد لدرجة أن الطلاب كانوا يؤمون حلقات الدروس على الأساتذة، و هم في كثرة عددية و يدل الاحصاء التاريخي الذي أجري في عام 1829م على أن البلاد الجزائرية كانت تضم أكثر من ستمائة مدرسة و كتاب و معهد علمي، و هذا العدد لا يعد قليلا إذا نظرنا إلى أن عدد السكان في ذلك الحين مليونين و نصف المليون، و أن الثقافة لم تكن منتشرة في نطاق واسع- في ذلك الحين- في كثير من بلدان العالم و من بينها البلدان الأوروبية.[5]

و هناك دلائل كثيرة على اتساع و انتشار الحركة الثقافية و التربوية، و على كثرة المعاهد و المدارس، و أيضا على أن الأمية قليلة في صفوف أفراد فئات المجتمع. و من هذه الدلائل اعتراف الاحتلال الفرنسي بانتشار التعليم و ارتفاع مستواه في صفوف أفراد المجتمع الجزائري، و هذا دليل قاطع على بيان مدى ارتفاع الوعي الحضاري و تأثيره في الوعي التربوي و التعليمي، حتى إن ظاهرة انتشار التعليم، و كثرة المعاهد في البلاد و هبوط نسبة الأمية بين الجزائريين، كان قد دفع برجال المخابرات العسكرية الفرنسية إلى الاعتراف بأن نسبة العرب الجزائريين الذين يحسنون القراءة و الكتابة في السنوات الأولى من الاحتلال كانت كبيرة.

و يقول الكاتب الفرنسي «مارسيل أغريتو» في كتابه «الوطن الجزائري» و في الفصل السابع من كتابه تحت عنوان (أثر الاستعمار في الثقافة و الدين) ما يلي: « كانت العلوم مزدهرة

نسبيا قبل دخول الفرنسيين الجزائر عام 1830م. و على الرغم من تخلف العرب في مجال الحضارة فإن الميل إلى العلم كان متأصلا في النفوس، و كان في الجزائر عدد كبير من رجال الأدب يتمتعون بقسط وافر من الاعتبار لدى المجتمع....»[6]

وقد وجد المؤرخ الفرنسي «ميشال هربرت» (Michel HERBERT) أنعدد المدارس في المدن الجزائرية الكبرى كان يقدر ب (100) في مدينة الجزائر، و (86) في مدينة قسنطينة و(50) بمدينة تلمسان، فضلا عن وجود عشر جامعات (معاهد عليا) موزعة في جميع أنحاء الوطن عام 1830م.[7]

و لقد توصل الجنرال» دوما» (DUMAS) إلى نتيجة مفادها:أن التعليم الابتدائي كان منتشرا بكثرة في الجزائر وبشكل يفوق تصورنا.فإن علاقتنا بالأهالي في المناطق الثلاث (يقصد قسنطينة، الجزائر، وهران) أوضحت أن نسبة الأفراد الذكور- الذين يعرفون القراءة و الكتابة – كانت تساوي على الأقل تلك النسبة التي بينتها الإحصائيات لحملتنا و هي 40%.[8]

و من ثم، يتبين لنا أن التعليم العربي الاسلامي كان متوفرا للجميع، و قد ذكر الشهود مدى انتشاره، و هذا يعني أن الجزائر قبل 1830م لم تكن متأخرة في ميدان تعليم أطفالها. بل كانت البلاد مزدهرة و متطورة- في هذا الميدان- حيث التعليم متوفر لجميع المستويات،

و حيث الإدارة و الاقتصاد يسيران حسب مناهج و وسائل خاصة، و السكان كلهم مسلمون و يستخدمون في نظامهم التعليمي لغة القرآن.

-1الوضع الاجتماعي و الاقتصادي في الجزائر قبل الغزو الفرنسي:

إنه أن لمن الصعب أن نقف على الوضع الاجتماعي و الاقتصادي في الجزائر قبل الاحتلال نظرا للغموض الذي تتميز به هذه الفترة هذا بالإضافة إلى ندرة المعلومات الدقيقة المتعلقة بالجزائر، و كذلك فإن المعلومات المتوفرة ما تزال غامضة.

وعند الحديث عن الانتاج الاقتصادي في الجزائر قبل الاحتلال نجد أن كثيرا من المفكرين يصفون هذا المجتمع الرعوي و الزراعي.[9] خصوصا في الأرياف، أما في المدن فنجد نشاطا صناعيا تقليديا (من حرف و ما إلى ذلك).و أما في المجال الزراعي و الرعوي- الذي كان يهيمن على الأرياف- فقد كانت العائلات الممتدة تشرف على الأراضي باعتبارها الوحدة الاقتصادية الاجتماعية التي يجد الفرد مضمونه فيها. و بهذا الصدد يقول كارل ماركس: « لا زال في الجزائر بعد الهند أقوى أثار الشكل القديم للملكية في الأراضي، تمثل العشيرة و الملكية الموحدة للعائلة هنا الأنواع السائدة في ملكية الأرض...»[10]

و كانت الأراضي خاضعة لعلاقات ملكية مختلفة و هي أربعة انواع: البايلك أي ملكية الدولة، و أراضي العرش و هي ملكية القبيلة و لكل فرد في القبيلة جزء أو قطعة أرض يمتلكها و يرثها أبناؤه بعده، و لكنها لا تنتقل إلى الغير إلا في حالة عدم وجود وريث له فتوزع من جديد على أفراد القبيلة، و النوع الثالث من الملكية، هو الحبوس أو الأوقاف و هو ما يقدم من هبات من الأشخاص للمساجد و للمؤسسات الدينية. وأخيرا أراضي العزل و هي تلك الأراضي التي يشتريها الباي أو يصادرها، و يتنازل عنها لصالح زعماء القبائل و كبار الموظفين و كبار المزارعين الموالين للحاكم.[11]

ولم تكن العقلية العثمانية....» عقلية استثمار و تطوير بقدر ما كانت عقلية متخلفة ترى قوتها و نفوذها فيما تملكه من أموال و ذهب».[12] و لقد انحصر النشاط الاقتصادي للأتراك في التجارة. و كان من بين الانشطة التي كانت تقوم بها السلطات التركية في هذا المجال تصدير القمح و المرجان، و فتح الجزائر أمام الشركات الأجنبية و رأس المال التجاري الأوروبي. و من ذلك- مثلا- أن التاجر الفرنسي المارسيلي «توماس لانش» قد حصل منذ 1520م على امتياز احتكار للتجارة البحرية في منطقة قسنطينة, كما حصل-مقابل رسم يدفع للباي – على امتياز احتكار للتصدير و الإستيراد في المنطقة كلها.[13]

وهكذا،أخذت السلع الأوروبية تدخل الجزائر عن طريق التجار دون أية رقابة جمركية , وأمام هذا الوضع تدهور حال السلع المحلية , فقد بدأت في الانقراض بعد إفلاس صانعها الذي اضطر إلى أن يبيع بسعر أرخص،هذا إذا لم تصادر صناعته. وتدهور – وبالتالي– الاقتصاد الجزائري،بعد أن كان يتغير بالاكتفاء الذاتي .

و بذلك توفرت– إذن– الظروف،والأسباب لتكون مبررا لنزول القوات الفرنسية على شواطئ الجزائر لتبدأ عملية الاستعمار التي دامت قرنا و ثلاثة عقود من الزمن و تهيأت الظروف للاحتلال مع الأيام،خاصة بعد انهزام الأسطول الجزائري إثر عاصفة هوجاء في معركة «نفارين» عام 1822م [14]، (تلبية لنداء الدولة العثمانية لإمدادها بالمدد لرد العدوان على الإمبراطورية الإسلامية).

ثانيا: التعليم و البنية الاجتماعية و الاقتصادية في الجزائر ابان الاحتلال الفرنسي.

-1الميدان الإقتصادي:

أ-الزراعة:

قام الاستعمار الفرنسي بمصادرة الأراضي و طرد أصحابها إلى أراضي هامشية في الجبال

والصحراء. ولمعرفة مدى أهمية الزراعة في المجتمع الجزائري يجب أن ندرك بعض الحقائق: فالمجتمع الجزائري- كما كثير من المفكرين في تلك الفترة- مجتمع زراعي رعوي.

و لقد كانت الأراضي المستغلة للإنتاج النباتي الرعوي في الجزائر قبل الغزو الفرنسي تبلغ حوالي (12,5) مليون هكتار.[15] وكانت الزراعة تعتمد أساسا على الحبوب ،فإن محصول الفلاحين من القمح في عام 1886م كان يمثل 80% من مجموع الإنتاج الزراعي في الجزائر،في حين أصبح سنة 1900م يقدرب72 %،ثم ب44% في عام 1938م . [16] وهذا لأن الاحتلال الفرنسي كان قد أدخل زراعات تجارية عديدة.فلقد بدأ يركز على زراعة الكروم وغيرها من الزراعات التجارية، كالقطن والحرير...فزراعة الكرمة بدأ يركز عليها إبتداء من سنة1880م ...حيث وصلت المساحات المزروعة بالكرمة سنة 1940م حوالي 400ألف هكتار في حين لم تكن هذه المساحة تتعدى 40 ألف هكتار من قبل.[17] و اتسع هذا النوع من الزراعة في الجزائر بعد أن أصيبت زراعة الكرمة في فرنسا سنة 1875 بآفة زراعية تسببت في خسائر كبيرة، و كان الحل الأمثل هو زراعتها في الجزائر.[18]

و لقد بلغت نسبة الأوروبيين(من فرنسيين و أسبان وإيطاليين)الذين كانوا يتحكمون في هذه المزارع كلها(34%)من جملة العمالة الزراعية وكانوا يتحكمون في نسبة (60%) من الدخل القومي الزراعي بالجزائر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.[19] ونظرا لطرد الملاك الأصليين لهذه الأراضي- من الأهالي-إلى الأراضي الهامشية في الجبال والصحراء تأثرت أيضا تربية المواشي لأن تلك الأراضي التي هجر إليها الأهالي قليلة الماء والكلأ بالنسبة للماشية،و هذا ما زاد الأمر سوء لأن الماشية كانت تعد موردا غذائيا ومادة لصنع الملبس والمسكن والأثاث.

ب- الصناعة:

يرى أحد الباحثين أن الجزائر قبل التغلغل الاستعماري قد عرفت ثلاثة أشكال من النشاط الصناعي و هي: الشكل الحرفي، و الشكل البايليكي(التابع للباي أي السلطة)والشكل ما قبل المانيفاكتوري (La forme pré-manufacturière).[20] فكان الشكل الحرفي عملا مميزا (كانت تتخصص فيه جماعة معينة داخل المدن الجزائرية قبل الاحتلال حيث كانت الجزائر من غربها إلى شرقها عبارة عن ورشة كبيرة إلى درجة أن أي مدينة جزائرية كانت لاتخلو من بعض الصناعات الحرفية،فعلى سبيل المثال ترجع الصناعة في مدينة تلمسان إلى القرن الرابع عشر،حيث نجد صناعة الملابس و الصناعات الخشبية، و الحديدية، و الجلدية. و في القرن الخامس عشر كان هناك أكثر من4000 مهنة في حين أصبحت سنة 1849م- أي بعد الاحتلال

بتسع عشرة سنة- 500 مهنة.[21] وكانت هذه الحرف تشهد تنظيما اجتماعيا و تقسيما اجتماعيا للعمل، له قواعده و حدوده، كما كانت لكل فرقة نقابتها.[22]

أما عن الشكل البايليكي للإنتاج فهو نشاط صناعي تسيطر عليه الحكومة و يتمثل في صناعة السفن البحرية و مسابك المدافع و مطاحن الدقيق و المحاجر.[23]

وأما عن الشكل الانتاجي ما قبل المانيفاكتوري ، فهو يقوم على قاعدة العمل المنزلي ، والمنتج في هذا النوع الصناعة هو صاحب المشغل والعمل ، وهو الذي يقوم بنفسه ببيع السلعة للمستهلك في سوق محلي صغير،أما عن أهم أنشطة هذا الانتاج،فنجد إلى جانب بعض الأدوات الزراعية البسيطة، الصناعات النسيجية و الملابس و الزرابي وغير ذلك.[24]

وإذا نظرنا إلى مختلف أشكال الانتاج التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل الاحتلال الفرنسي يتبين لنا أن التكنولوجيا المستخدمة كان تطورها ضعيفا، و لذلك لم تستطع أن تصمد أمام المنتجات الأوروبية التي ملأت الأسواق الجزائرية منذ القرن السادس عشر، مثل منتجات الحرير القادمة من»ليون» بفرنسا، و الأقمشة الألمانية، إلى جانب بعض المنتجات الأخرى مثل، الورق و القبعات و السكر و الحديد....[25]

فلما دخل الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر،أجهز على الصناعات التقليدية بكل أنواعها و دمرها من خلال وضع قوانين و تشريعات لإلغاء التنظيمات الحرفية التي كانت منتشرة في مدن الجزائر،والتي كانت دورا مهما في توجيه العمل وتنظيمه مثل، التسويق والتدريب على الحرفة...وفي المقابل منع قيام صناعة حديثة و ذلك لكي تبقى الجزائر كسوق مفتوحة أمام الصناعة الفرنسية، وبالتالي ربط الجزائر اقتصاديا في كل المجالات. ولكن هذا لم يمنع من قيام صناعات استخراجية، حيث قامت صناعة استخراج الفوسفات والحديد.وبالتالي فإن هدف الاستعمار كان استغلال الموارد الاقتصادية والبشرية الموجودة في الجزائر،ولذلك أنشأ الطرق والسكك الحديدية والموانيء من أجل تسهيل عملية نقل المواد الأولية لتلبية احتياجات الصناعة الفرنسية. وهكذا بدأ تخلف و تبعية الجزائر بقدوم الاستعمار.

لقد أدى-إذن- تدمير الصناعات التقليدية و مصادرة الأراضي إلى ضرب مصدر المعيشة الأساسي للجزائريين،وهكذا انتشرت البطالة بين أفراد الشعب،وتغيرت التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري بطريقة تخدم الرأسمالية الفرنسية بصفة خاصة والعالمية بصفة عامة.

لقد بلغت نسبة البطالة – كنتيجة لما سبق ذكره عن الاحتلال الفرنسي- قبل اندلاع الثورة عام 1954م،91%[26] من أبناء الشعب الجزائري، و استمرت الأوضاع على هذا الحال إلى درجة وصف فيها «جاك مادول» (Jaque Madaul) الجزائر بأنها مملكة البؤس.

-2 التعليم الفرنسي في الجزائر المستعمرة:

لقد قام الاحتلال الفرنسي منذ اللحظة التي دخل فيها أرض الجزائر بتخريب كل النظم التي كانت موجودة قبل قدومه ابتداء بالتعليم واللغة العربية والدين الإسلامي و وصولا إلى التجويع والتشريد.

وأما فيما يخص التعليم فقد بدأ الفرنسيون بالبطش بالأساتذة والمعلمين مما اضطرهم إلى الهجرة اتقاء بطش الغزاة الذين لم يبقوا على دار من دور العلوم التي كانت ملحقة بالأضرحة و المساجد إلا و دمروها،ولم يولوا المكتبات والمخطوطات الثمينة أية رعاية فأهملوها و نقلوا معظمها إلى مكتباتهم في باريس.ومن بين المكتبات النفيسة التي امتدت إليها أيديهم الآثمة بالتخريب،مكتبة الأميرعبد القادرالتي كانت تعد أعظم مكتبة في القطر فالجزائري[27] وأخذت فرنسا حوالي 800 مخطوطة من الجزائر أثناء فترة احتلالها وتوجد هذه المخطوطات في مكتبة اللغات الشرقية بباريس حاليا.[28]

ويقول الجنرال «دو لا مورسيير» (De la morciére) إنه « ... عندما نزلنا بمدينة الجزائر حولنا المدارس إلى مخازن و اسطبلات و سلبنا و نهبنا أملاك المساجد و المدارس».[29] و في نفس الوقت و من أجل إخفاء الحقيقة المرة عن العالم أقامت فرنسا ثلاث مدارس واحدة في كل مدينة من مدن ثلاثة في الجزائر و هي (قسنطينة، الجزائر، وهران). و تحمل كل مدرسة على واجهتها هذه الكلمة بحروف فرنسية «La Medersa» و في هذا النوع من المدارس التعليمية لا تتعدى ثقافة طلابها المرحلة الأولى من التعليم الثانوي في مصر، و هم يتخرجون ليعين بعضهم في الوظائف الكتابية الصغيرة التي تتطلب معرفة اللغة العربية للتفاهم مع الناس.[30]

لقد بدأت الإدارة الاستعمارية بتعليم العدد الذي تحتاج إليه من أطفال الجزائر، ليخدموا مصالحها الاستعمارية في هذه البلاد، و يقوم هذا التعليم بتحويل أبناء الجزائر إلى فرنسيين، وبالتالي تنشئتهم تنشئة فرنسية وهكذا يكون لسانهم وتفكيرهم فرنسيا. ولقد خاطب الآميرال «كيدون»- الوالي الفرنسي على الجزائر-الآباء البيض سنة 1871م قائلا:»إنكم إذا سعيتم إلى استمالة الأهالي بواسطة التعليم وبما تسدون إليهم من إحسان تكونون قد قدمتم بعلمكم هذا خدمة جليلة لفرنسا،فليس في وسع فرنسا أن تنجب من الأطفال ما يكفيها لتعمير الجزائر،ولذلك

من الضروري الاستعاضة عن ذلك بفرنسة مليونين من أبناء البربر الخاضعين لسلطتنا.واصلوا عملكم بحنكة ودربة وحيطة،ولكم مني التأييد،وفي امكانكم أن تعتمدوا علي كل الاعتماد.»[31]

و الواقع أن التعليم الفرنسي في الجزائر مر بثلاث مراحل أساسية،كانت في مجموعها تعكس تطور النظام الاستعماري الرأسمالي في الجزائر،و يمكن أن نتناول هذه المراحل على النحو التالي:المرحلة الأولى،من 1830 إلى 1943 حيث كانت فرنسا تطبق سياسة تعليمية تقوم على طمس معالم التعليم العربي و زرع الجهل بين أفراد هذا المجتمع،أما الأقلية التي التحقت بذلك التعليم فتحمل فكر الحضارة الغربية،أما المرحلة الثانية،من 1944 إلى 1957،فهي مرحلة بدأت سنة 1944 بإعداد السلطات الاستعمارية لمخططات التعليم في الجزائر و ذلك بعد ضغط الحركات الوطنية التي ظهرت خلال المرحلة الأولى وعلى رأسها جمعية العلماء المسلمين.وتأتي المرحلة الثالثة،من1958إلى1962سنة الاستقلال، و تعتبر سنة 1958 مهمة جدا لأنها سنة وضع خطة أو مشروع قسنطينة المشهور.

- طمس معالم التعليم العربي 1830 – 1943:

لقد بدأ التعليم في الروضة و الابتدائي في الجزائر حوالي سنة -1880بعد التردد- عن طريق الادارة الاستعمارية و ذلك بعد مرحلة من المصادمات الثقافية، و المقاومة من المدرسة الاسلامية و السكان الأهالي. و في الواقع أنه كان يجب انتظار سنة 1883 للبدء في تجريب «المدرسة الابتدائية العمومية» التابعة مباشرة لميزانية الدولة، و التي منها ما يسمى ب»المدارس الوزارية» بعددها و هي ثمان(8).[32]

وفي سنة 1887م نص المرسوم الفرنسي الصادر في 9 أكتوبر من نفس السنة، على أن يكون التعليم الابتدائي في مدارس عامة يقبل فيها الاطفال من جميع الأجناس،وفي مدارس خاصة مقصورة على أبناء الجزائريين يتلقون فيها المعارف التي تلائم مقتضيات الحياة الوطنية وفقا لنظام تعليمي خاص يشتمل على معلومات في الفلاحة و الصناعة اليدوية إلى جانب اللغة الفرنسية. [33] و هكذا تم اخضاع التعليم العام في الجزائر- بالنسبة للأوروبيين- إلى نفس القوانين التي يخضع لها في فرنسا. و حلت مباني جديدة محل مدارس القرية و محل الزوايا و آل أمرها لمعلمين أوروبيين و قبل بها أعيان المنطقة، حيث توجد هذه المدارس. كما كان التعليم فيها مركزا على تعلم اللغة الفرنسية-كوسيلة لنشر الحضارة الغربية-أكثر من تركيزه على التدريب التقني أو المهني. و كما قال الدوق دوروفيغو(Duc de ROVIGO) سنة 1932: «إني أنظر إلى نشر تعليمنا ة لغتنا كأنجح وسيلة لجعل سيطرتنا في هذا القطر(الجزائر) تتقدم

(...) إن المعجزة الحقيقية تكمن في احلال الفرنسية تدريجيا محل العربية (...) فالفرنسية تقدر على الانتشار بين السكان خصوصا إذا أقبل الجيل الجديد على مدارسنا أفواجا أفواجا...»[34] و بالرغم من مواجهة الشعب الجزائري و عصيانه للتعليم الفرنسي إلى حد رفض الالتحاق بالمدارس الفرنسية، إلا أن عوامل قاهرة، كالضغوطات المعيشية و نظام تعميم – و لو نسبيا- لهذا التعليم، أدت بهم إلى قبول المدرسة الفرنسية. فكان أبناء الجزائر يلقنون أن «أجدادنا الغاليون» (Les gaulois) و مبادئ الثورة الفرنسية، و تهميش اللغة العربية بكل الوسائل و اعتبارها لغة أجنبية.

و فيما يتعلق بالإحصائيات الخاصة بالتلاميذ الجزائريين و المدارس الابتدائية التي أنشأتها فرنسا فهي كما يلي:

لم يكن عدد التلاميذ يتجاوز(10000) تلميذ سنة 1890 أي ما يمثل نسبة 1,73 % من مجموع البالغين سن التمدرس،و ذلك بعد مرور 60 سنة على الوجود الفرنسي بالجزائر، أما بعد 1890 فقد تأثر نشر التعليم بين الجزائريين،إذ ارتفع ارتفاعا نسبيا كما يتضح في الأرقام التالية: 3339 تلميذا جزائريا في الابتدائي سنة 1900 (أي بنسبة تقدر ب 4,3%) ثم 49000 تلميذ سنة 1918 (بنسبة 5,7%) ثم 60644 تلميذ سنة 1929 (أي ما يمثل نسبة 6% بعد مرور قرن على احتلال الجزائر) ، و ارتفع عدد التلاميذ الجزائريين إلى 117155 سنة 1940،هذا على مستوى التعليم الابتدائي. أما على مستوى التعليم الثانوي و العالي فلقد كانت أعداد الجزائريين هزيلة جدا حيث بلغت 84 تلميذا في الثانوي قبل 1900، كما بلغت 445 سنة 1920 و لم يكن عدد الحاصلين على البكالوريا يتجاوز47 طالبا و قد حصل منهم على الليسانس 12 طالب.[35]يتضح لنا- إذن- أن معدل التحاق الجزائريين كان ضئيلا جدا في كل المستويات خاصة في المستويين الثانوي و العالي.

والواقع أن الاحتلال الفرنسي في الوقت الذي كان يحارب فيه التعليم الاسلامي العربي- قصد ادخال التعليم الفرنسي- كان يسمح لأقلية معينة بالالتحاق بالتعليم الفرنسي.وفي نفس هذه المرحلة الأولى التي نحن بصدد الحديث عنها، صدر قانون سنة 1904 ينص على أنه: «لا يجوز لأي معلم جزائري مسلم أن يفتح أو يتولى إدارة كتّاب لتعليم اللغة العربية إلا بترخيص من حاكم المنطقة أو من قائد الفرقة العسكرية و من يخالف ذلك يعاقب بالحبس أو الغرامة المالية أو بهما معا.»[36]هذا إلى جانب صد الأبواب في وجه الغالبية العظمى من الجزائريين الذين كانوا يريدون تعلم اللغة الفرنسية.

و هكذا تبين لنا أن سياسة التعليم الفرنسية في تلك المرحلة، كانت تهدف إلى هدم المدارس العربية، و انشاء مدارس استعمارية. و فيما يخص التعليم العالي- كذلك- فإنه لم يكن يملك إلا جامعة واحدة و هي جامعة الجزائر (في العاصمة) التي تم انشاؤها سنة1909 و بقيت هي الجامعة الوحيدة حتى عام 1970. ولقد تم وضعها من أجل جمع المدارس المختلفة – التي تقدم تعليما عاليا متخصصا – و تحويل بعضها إلى كليات. و هذه الجامعة الوحيدة – ذات الكليات – ليست لها الاستقلالية المدنية و لا الاستقلالية المالية الضروريتان لكي تعمل على خير وجه.

ولقد كان لهذه الجامعة لائحة الجامعة الفرنسية، و قد تم دعمها من أجل انشاء معاهد متخصصة في فهم افريقيا الشمالية فهما دقيقا. كان انشاء هذه الجامعة – إذن – من أجل خدمة احتياجات الاستعمار الصحية، والطبية، و القانونية و الثقافية. و ما مدرسة الطب العسكرية، و التي كانت أول مدرسة للتعليم العالي تظهر للوجود، إلا دليلا على ذلك، فبواسطتها تم التعرف على أمراض المستعمرة الجديدة، و من ثم وقاية صحة الأوروبيين منها. و أما مدرسة الحقوق العليا فقد تم فتحها كبديل للمدارس، التي كانت موجودة من قبل الاحتلال الفرنسي للجزائر، و ذلك بقصد ابدال تعليم القانون الاسلامي الذي كان سائدا بتعليم القانون الفرنسي. و كانت المدارس التي تم الحاقها بجامعة الجزائر – التي فتحت سنة 1909 – كالتالي: (و هذا في نفس المرحلة التي نحن بصدد الحديث عنها و سوف نذكر - فيما يلي – كل مدرسة في الفترة التي تم الحاقها بهذه الجامعة في كل مرحلة إذا حدث ذلك فعلا).

- المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات (Polytechnique) و التي أصبحت سنة 1925م «المعهد الصناعي الجزائري». - و تم الحاق المدرسة الوطنية الزراعية (Agronomique) الـتي تم تأسيسها سنة 1900 بالجامعة حيث فتحت أبوابها و أصبحت «المدرسة العليا للزراعة». - و نفس الشيء تقريبا بالنسبة للمدسة الوطنية للهندسة المعمارية (Architecture)،و الفنون الجميلة التي تم تأسيسها سنة 1881. - مدرسة قسنطينة تم تأسيسها سنة 1890م و هي موجهة لتقديم تعليم إسلامي عل. - المدرسة العليا للتجارة في مدينة الجزائر سنة 1900م. [37]

هذه هي التكوينات الأساسية للجهاز التعليمي الجزائري في تلك الفترة من الاحتلال الفرنسي. و لكن تلك المدارس و الكليات ضمت إليها، ماهي إلا لذر الرماد في العيون، فلقد كان التعليم العربي فيها صوريا فقط،و على حد تعبير «يوسف فهمي الجزايرلي»: (إن الطلاب الذين يدرسون [أي اللغة العربية] يتخرجون و هم لا يستطيعون الكتابة بلغة بلادهم العربية).[38]

و لم يكن يلتحق بهذه الكليات إلا القلة القليلة من الجزائريين التي أسعدها الحظ. و نجد في كتاب «موريس فيوليت»(هل ستعيش الجزائر؟) أنه بالنسبة لسنة 1929 كان مجموع الطلاب المسلمين 77 طالبا.[93]

17 طالبا مسلما في الحقوق.

77 33 طالبا مسلما في الاداب.

13 طالبا مسلما في الطب و الصيدلة.

14 طالبا مسلما في العلوم.

و سوف نلاحظ أن هذه الأعداد سوف تزداد في المرحلة التي تليها.

و نظرا لهذه السياسة التعليمية التعسفية قامت الحركات الوطنية في ذلك الوقت، و منها حركة «جمعية العلماء المسلمين الجزائريين» التي تأسست عام 1931م تحت شعارها المشهور «الاسلام، العروبة، الجزائر»، و تحت رئاسة الشيخ عبد الحميد بن باديس، و جاء بعده الشيخ البشير الابراهيمي ، و كانت الجمعية تحارب التبشير و الفرنسة و الادماج.

إذن جاءت هذه الصحوة نتيجة لسياسة فرنسا في كل المجالات – و ليس في التعليم فقد – فبالإضافة إلى رفض الجزائريين للاستعمار كانت أحوال الحياة مليئة بالبؤس و الجهل. و قد اضطرت فرنسا أمام هذه الضغوط الوطنية الجزائرية عليها – بالإضافة ألى عواقب الحرب العالمية الثانية - إلى تعديل سياستها التعليمية أملا في تهدئة الحركات الوطنية و استغلال الموارد البشرية المتوفرة بشدة في الجزائر و تعليمها من أجل ترميم الاقتصاد الفرنسي الذي هدمته الحرب.

ب – مخططات التعليم الفرنسي في الجزائر (1944 – 1957):

أعدت الادارة الفرنسية عام 1944 مخططا تعليميا كان من أبرز أهدافه بناء 20000 حجرة دراسية على مدى 20 سنة بهدف استيعاب 100000 تلميذ جزائري سنة 1956 . ومع أن تنفيذ هذا المخطط قد سار بوتائر بطيئة إلا أنه قد أسفر عن تقدم ملموس في حجم التعليم إذ بلغ عدد المدارس الابتدائية 2068 مدرسة عام 1950 كان يرتادها نحو 177000 تلميذ جزائري و 130000 تلميذ فرنسي،أما المؤسسات الثانوية فقد بلغ عددها في السنة نفسها 44 مؤسسة تضم 2734 تلميذا جزائريا و2065 تلميذا فرنسيا.[40]

و لكنه – بجانب هذا المخطط الذي اهتم بالتعليم الفرنسي – فلقد تم اغلاق المدارس

الأهلية التي تعلّم اللغة العربية. حيث فرض المستعمرون – عقب سنة 1945 – قرارا على معلمي الكتاتيب يقضي بمعرفة اللغة الفرنسية،و لما كان معظم هؤلاء المعلمين من خرجي جامعة الزيتونة بتونس و جامعة القرويين بفاس و يجهلون اللغة الفرنسية، فقد أدى هذا القرار إلى اغلاق عدد كبير آخر من المدارس الأهلية التي تدرَس فيها اللغة العربية.[14]

و لقد تزايد عدد الملتحقين بالتعليم عند تطبيق المخطط المذكور.كما حدث ذلك – أيضا– بالنسبة للتعليم المتوسط،الذي كان يطلق عليه C.C.E.G.*،فكان هذا لتعليم يمنح شهادات الدراسة المتوسطة (Brevet élémentaire) للمحظوظين ليلتحقوا بالمدارس العليا.و لكن هذه التكميليات و إن كانت موجهة للمسلمين في الأرياف إلا أن أعدادهم غالبا ما تكون محدودة،و ذلك بسبب تأخرهم في الالتحاق بالتعليم. و لأن الأقلية – فقط – هي التي تنجح في انهاء التعليم الابتدائي،و حتى لو اجتازت هذا العائق فإنها تكون في سن كبيرة لا تسمح لها بالاستمرار في التعليم،هذا بالإضافة إلى أن بعضهم لا يستطيع الاستمرار بسبب الوضع الاقتصادي لأسرته،كأن تكون أسرته لا تستطيع تحمل مصاريف تعليمه و لمدة طويلة. و في النهاية نشير – في هذا الصدد – إلى أننا لا نكاد نجد إلا تلميذا مسلما واحدا من أربعة بين تلاميذ التكميلية.[24] و ذلك كما هو موضح في الجدول رقم «1».

الجدول رقم(1) : **وضعية المدارس التكميلية للتعليم العام سنة1954 في الجزائر.**

المناطق	التكميليات	عدد الأقسام	غير المسلمين			المسلمين			المجموع الكلي
			ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	
الجزائر	62	197	2309	2644	4953	1149	290	1439	6392
وهران	27	140	1700	1964	3664	532	134	666	4330
قسنطينة	28	113	924	945	1869	1084	242	1326	3195
المجموع	117	450	4933	5553	10486	2765	666	3431	13917

المصدر:Seddik TAOUTI. Op.cit.p.50

أما التعليم التقني(الجدول رقم2)فلم يتطور بالنسبة للجزائريين.حيث لم تكن نسبة المسلمين سنة -1953 1954تمثل سوى53%.أما فيما يتعلق بالتعليم التقني من المستوى الثاني فكانت نسبة المسلمين21%في حين لم تتجاوز في المعاهد العليا2%.[34] وأما عن المعاهد التي كانت متوفرة في ذلك الوقت فهي،مدرسة»دلس»،والمدرسة العليا للتجارة،

والمعهد الصناعي(Maison carrée).وقد ورد في تقرير اللجنة العامة للتخطيط أن:»التأخر في التعليم التقني والمهني يفسر...الرأي السائد،منذ سنوات والذي مازال منتشرا في بعض الأوساط الاقتصادية الفرنسية فيما يخص الامكانيات المهنية للمسلمين. (44)

الجدول رقم:2. التعليم التقني والمهني(تطور الأعداد)في الجزائر أثناء فترة الاحتلال.

السنوات	المسلمون	غير المسلمين
1949	2900	3219
1950	3000	4086
1951	3341	4582
1952	4125	4821
1953	4412	5381
1954	4984	6144
1955	5854	6812
1956	6001	7039
1957	4278	7200

* Seddik TAOUTI, P. 51.

وفيما يخص التعليم الثانوي فإن نصيب الجزائريين منه كان ضئيلا جدا مقارنة بنصيب الفرنسيين والأوروبيين(الجدول رقم3)ولقد قامت لجنة المخطط للأجهزة المدرسية سنة 1955بتحليل في مختلف تقاريرها مفاده أنه:»إذا كان أوروبي واحد من ثلاثة يلتحق بالثانوية أو المدرسة الثانوية(Collège)فإن العدد في الوسط المستعمر المسلم هو 1 من125. (45)

الجدول رقم(3): **أعداد التلاميذ في التعليم الثانوي في الجزائر المحتلة**

السنة الدراسية	أوروبيون		مسلمون		المجموع		المجموع الكلي
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
1948-1949	12307	7868	1999	214	14306	8082	**22388**
1949-1950	12467	8191	2433	301	14900	8492	**23392**
1950-1951	12955	8859	2951	401	15906	9260	**25166**
1951-1952	13436	9302	3260	502	16696	9804	**26500**
1952-1953	13965	9976	3658	622	17623	10598	**28221**
1953-1954	15253	10997	4231	715	19484	11712	**31196**
1954-1955	14978	13230	5308	952	20286	14182	**34468**

وبالنسبة للإناث فإن عددهن في التعليم الثانوي مقارنة بالذكور فهو ضئيل جدا وخاصة

بين المسلمين، على عكس الأوروبيين.أما عن التعليم العالي فكان عدد طلاب جامعة الجزائر سنة306،1950طالبا جزائريا مقابل4280 طالبا فرنسيا وأوروبيا، أما في سنة1954-1955 فلم يكن عدد الجزائريين يتجاوز 589 طالبا. وقد جاء في تقرير لجنة المخطط للأجهزة المدرسية- أن مجموع الجزائريين الذين التحقوا بالتعليم العالي-سنة 1946-1947 كان 458 موزعين على النحو التالي:

61 طالبا مسلما في القانون.

258 82 طالبا مسلما في الآداب.

72 طالبا مسلما في الطب والصيدلة.

43 طالبا مسلمين في العلوم.

وبالنسبة لسنة1953-1954.

179 طالبا مسلما في القانون.

507 165 طالبا مسلما في الآداب.

101 طالبا مسلما في الطب والصيدلة.

62 طالبا مسلما في العلوم. [46]

يلاحظ أن الأعداد قد ازدادت بوتيرة بطيئة في حين أننا نجد أن تلك الأعداد قد ازدادت بسرعة وذلك إذا ما قورنت بمثيلاتها قبل وضع مخطط 1944،حيث أنها كانت سنة1929قد وصلت إلى77طالبا.

ونستنتج من ذلك أن مخطط سنة1944قد عجز عن تحقيق ما كان مخطط له،وذلك أمام النموالديموغرافي وانكماش أبنية التربية العربية.إلا أن هذا الانكماش لم يمنع التعليم العربي الحر من المساهمة في نشر قوة وطنية متعلمة،فقد بلغت مدارس التعليم العربي181مدرسة سنة1954(منها58مدرسة ثانوية)تضم حوالي 40000 تلميذا.[47]

ولقد انتج التعليم الفرنسي نخبة»مفرنسة»وهي التي تعلمت بالفرنسية ولا تعرف العربية إلا نادرا، وكانت موزعة كما يلي:سنة 1954-1955[48](أي سنة اندلاع الثورة الجزائرية) 354 محاميا أو وكيل محام، 28 مهندسا، 185 أستاذا في الثانوي، 165 طبيبا وصيدلانيا.أما الذين

تلقوا تعليما عاليا بالعربية فليس لهم وجود في الجزائر لأن السلطات الفرنسية لم تكن لتسمح بإنشاء تعليم عربي جامعي حر، ولقد كان التلاميذ الذين تخرجوا من مدارس التعليم الثانوي العربي الحر يلتحقون بالجامعات في كل من تونس والمغرب والقاهرة.ففي سنة 1954 كان عدد الطلاب الجزائريين في تلك البلدان العربية المذكورة يبلغ 1270 طالبا موزعين على النحو التالي:

كان بالزيتونة 1000 طالب جزائري وفي القرويين نحو 120 وفي الأزهر نحو 150. وكان بالإضافة إلى النخبة المفرنسة داخل الجزائر نفسها نخبة أخرى كانت في الجامعات الفرنسية وقد بلغ عددها سنة 1954 ، 589 طالبا جزائريا .[49]

ومما سبق نستطيع القول أن تطور سياسة التعليم كان مرتبطا بتطور المشروع الاستعماري نفسه، بل إن المشروع التعليمي كان جزءا من المشروع الاستعماري الكبير. كما أن الحصار الذي ضربته فرنسا على التعليم العربي الاسلامي لم يمنع تكوُّن نخبة في البلدان العربية إلى جانب النخبة المفرنسة.

و مما لا شك فيه أن هذه السياسة التربوية والتعليمية،تركت أثارا متفاوتة على الجيل الجديد من الجزائريين وردود مختلفة من لدن الذين كانوا موضوعا مباشرا لهذه العملية،باعتبار أنها استخدمت الشرط الثقافي والاجتماعي في وقت كان فيه هذا الشرط على درجة كبيرة من الانهيار نتيجة نمو الوعي الثوري لدى القيادات الجزائرية و لدى السكان الذين ماانفكوا يبلورون مواقف عدائية إزاء هذه السلطات وتنفر كليَة من أي شكل من أشكال التعامل مع واقع هذا المجتمع.فالقطيعة بين الطرفين مهيأة لاتساع الشرخ وامتداد البون،وبلوغه حدا لا رجعة فيه خاصة في سنة 1957م،حيث عمت الاضرابات وحركات العصيان المدني.وأمام هذا الزخم النضالي والثوري والنشاط قامت السلطات الفرنسية بطرح مشروع قسنطينة سنة1958م،بهدف الحد من الاكتساح الوطني النضالي،وامتصاص نقمة السكان في محاولة لتهدئتهم والتأثيرعليهم طمعا في مد رقعة وزمن الاستقرار السياسي العام.

ج- مشروع قسنطينة (1958-1962).

لقد كان عدد الاطفال الجزائريين يبلغ 322700 في المدارس الابتدائية سنة -1954 1955 ،وقد انخفض هذا العدد سنة 1957.[50]ليصل إلى 117750 تلميذا ويرجع هذا الانخفاض بالدرجة الأولى إلى ظروف الحرب،وفي سنة 1958 تسلم الجنرال ديغول الحكم في فرنسا.وقد أحس-بكم تجربته ودرايته-أن استقلال الجزائر آت لا محالة.ومن ثم يجب خلق سياسة تحافظ على تبعية الجزائر الثقافية لفرنسا إلى جانب التبعية الاقتصادية.وقد ركز ديغول على العامل الثقافي.

فكان أول ما فعله - بمجرد تسلمه الحكم - هو تطبيق خطة ذات حدين وكان الحد الأول سلبيا وهو بذل كل ما في المستطاع وتسخير جميع الامكانيات العسكرية وغيرها من أجل انتهاء الاستعمار وتحقيق استقلال الجزائر.أما الحد الثاني فكان إيجابيا وفيه يتم اعداد تخطيط ثقافي واقتصادي يستهدف نشر التعليم بين الجزائريين وانجاز مشاريع اقتصادية كبيرة تعود فوائدها لا على المستوطنين الفرنسيين فحسب،كما كان متبعا من قبل،وإنما على الجزائريين أيضا.[51]

فمخطط قسنطينة-إذن-تم اعداده سنة1958،ويعد مخططا للتنمية ذا أهمية خاصة لقطاع التعليم،فقد نص هذا المخطط على توفير1800وظيفة تعليم(معلمين ومدرسين)من الحاصلين على شهادة ال (BREVET) شهادة التعليم المتوسط ، وهذا في كل سنة ولمدة ثماني سنوات. وبناء 2025حجرة مع سكن للمعلمين.وقد أدى هذا إلى ارتفاع عدد التلاميذ الجزائريين من 600000 سنة 1959 إلى 1010000 سنة 1962،أي بمعدل زيادة يصل إلى أكثر من68% خلال4سنوات.وكان يتم استقبال هؤلاء الأطفال في مدارس المعلمين بالإضافة إلى المراكز الاجتماعية التربوية التي أنشئت سنة 1955والتي تم الحاقها بالإدارة الأكاديمية بعد سنة،وكانت مهمتها تقديم»التربية الاساسية».وتسمح المراكز الاجتماعية ال-700الموجودة في الخدمة-بمحوأمية 900000 طفل تقريبا،أي الملتحقين بالتعليم المدرسي.[52]وهكذا فإن مخطط قسنطينة في هذه الحالة يعتبر بالإضافة لما تم ذكره محاولة تنظيم وتدارك مافات من التعليم.

أما فيما يخص التعليم الثانوي فقد بلغ عدد التلاميذ 36000 تلميذ سنة 1962 مقابل 10200 تلميذ سنة 1959.و أولى المخطط أهمية كبرى للتعليم التقني، الشيء الذي جعل عدد التلاميذ الجزائريين المسلمين ينتقل من 110000 إلى 21000 عام 1962م.[53]

أما بالنسبة للتعليم العالي فقد أنشئت جامعتان جديدتانْ،واحدة في قسنطينة والأخرى في وهران وذلك عام 1961،فأما المركز الجامعي لقسنطينة،فيشمل على معهد للدراسات القانونية أنشء سنة 1961،ومدرسة وطنية للطب والصيدلة وأنشئتا في نفس العام.وأما المركز الجامعي لوهران،فبالإضافة إلى احتوائه على المدرسة الوطنية لطب وهران منذ1961،فإنه اشتمل على معهد للدراسات القانونية-لتدريس الحقوق وإدارة الأعمال،والتخطيط-وتأسس سنة 1961.[54] غيرأن عدد الطلبة الجزائريين الذين التحقوا بها لم يكن يتجاوز 300 في المجموع.[55] أما فيما يخص جامعة الجزائر العاصمة سنة 1961-1962 فلقد كانت تضم 600 طالب جزائري من بين 5000 طالب كانت تحتويهم هذه الجامعة، الأمر الذي يوضح أن الجزائريين كانوا أقلية.[56]

ولقد كان ديغول يريد-ظاهريا-من وراء خطة قسنطينة أن يثبت للجزائريين أن «فرنسا

ليست حكم الكولون الفرنسيين الذي عمل طوال قرن وربع قرن على أخذ كل شيء من الجزائريين،وأعطائهم النزر اليسير في ميدان التمدين،وإنما حكم فرنسا المتجسم في حكمه يحب الخير للجزائريين، ويعمل من أجل مصلحتهم بإنارتهم ثقافيا وانعاشهم اقتصاديا.(57)

ومهما يكن من أمر فإن مخطط قسنطينة الذي أريد منه «سحب البساط « - كما يقال- من تحت أقدام الثورة الجزائرية قد جاء متأخرا جدا،بل جاء بعد فوات الأوان.لقد بلغت الثورة الجزائرية أوجها بين 1958و1962.أما»الإنتفاخ»الذي أحدثه هذا المخطط في ميدان التعليم فلم يعمل في الحقيقة إلا على تعقيد المشكل بعد الاستقلال.وأن سياسة ديغول كانت تهدف في الواقع إلى حقيقة أخرى ويوجزها عثمان سعدي في العبارة التالية:»توسيع الخرق على الراقع في الميدان الاقتصادي والثقافي»أمام الجزائر المستقلة.(58)

فالتطورات التي حدثت في النظام التعليمي الذي جاء به مشروع قسنطينة ما كانت لتحدث، لولا اندلاع الثورة التحريرية وتوسيع نطاقها وانغراسها في أعماق الشعب الجزائري،ولذلك فقد كانت استراتيجية استعمارية تهدف إلى عزل الثورة عن الشعب وذلك من خلال فتح مدارس ومعاهد فنية وعلمية كثيرة والسماح للطلبة الجزائريين بالدراسة فيها بأعداد أكبر مما سبق.

- **خاتمة.**

بناء على ما سبق من تحليل نستخلص أن التعليم في الجزائر،قبل الاحتلال الفرنسي كان يتلاءم مع المستوى الاجتماعي و الاقتصادي آنذاك، إلى أن سمحت السلطات التركية للرأسمال الأجنبي بامتيازاحتكارالتجارة والاقتصاد،مما خلق خلل داخل المجتمع بين ما يقدمه التعليم وتلك المتطلبات الجديدة للاقتصاد.وعند الاحتلال استولت السلطات العسكرية الفرنسية بالقوة وبالقوانين على الاراضي واستبدلت المحاصيل الزراعية،كما دمرت كل الصناعات التي كانت موجودة بالجزائر.

وكان التعليم الفرنسي في الجزائر كما ذكرنا قد مر بثلاث مراحل أساسية،وكانت كل مرحلة تعكس تطور المشروع الاستعماري،ففي المرحلة الأولى حاربت فرنسا كل أنواع التعليم العربي الاسلامي،ثم عملت في المرحلة التالية على خلق نظام تعليمي لمواجهة وامتصاص الحركات الوطنية،وفي المرحلة الثالثة عندما كانت الثورة التحريرية في أوجها حاولت فرنسا استقطاب الجزائريين نحو المشروع الاستعماري.

و هكذا فقبل اعلان استقلال الجزائر مباشرة كان الوضع متخلفا جدا في كل المجالات. وكما يقول(رابح تركي) في حديثه عن الأمية:»...حتى أصبحت بعد قرن وثلث من الاحتلال

تشكل94,9% بين الرجال،و98,4% بين النساء،أما القلة التي أتيح لها التعليم والثقافة فلم تكن تتجاوز نسبتها5,1% للرجال و1,6%للنساء.[59]

الهوامش

1 – طالب عبد الرحمن، القوى الاجتماعية في الحركة الوطنية(مجلةالثورة و الثقافة) العدد 10، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر1963، ص 43.

2- Jaque Berque, Le maghreb entre deux guerres, Edit. / Du Seuil, Paris 1962, p.418.

3- حمدان خوجة، المرآة، ترجمة و تحقيق العربي زبيري، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر1982،ص 269

4 -Nefissa ZERDOUMI, Enfant d'hier, l'éducation de l'enfant en milieu traditionnel Algerien, Edit. /F. Maspero, Paris 1970, p.194.

5- يوسف فهمي الجزايرلي، أرض البطولة، الهيئة المحلية لرعاية الفنون و الآداب و العلوم الاجتماعية، الاسكندرية 1964، ص.577..

6-- المرجع السابق، ص. 574.

7-Seddik TAOUTI, La formation des cadres pour le développement, Nouvelle édition de l'O.P.U. Alger 1981, p.35.

8-Yvonne TURIN, Affrontement culturel dans l'Algérie coloniale, ED./E.N.A.L.,2em éd. Alger1983, p.127

9- عبد اللطيف بن اشنهو، تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1989، ص 26.

10-زمام نور الدين، الآثار الاجتماعية للتحولات الاقتصادية في المجتمع الجزائري، تحليل تاريخي بنائي لآليات الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي 1830-1962، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، القاهرة 1989، ص. 100.

11- عبد اللطيف بن اشنهو، مرجع سابق،ص ص،28-27.

12- فضيلة سيساوي، دور نقل التكنولوجيا في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب جامعة عين شمس، القاهرة، 1989، ص 28.

13- عبد اللطيف بن اشنهو، مرجع سابق،ص،28.

14- زمام نور الدين، مرجع سابق، ص137.

15- المرجع السابق، ص105.

16- المرجع السابق، ص204.

17- عبد اللطيف بن اشنهو، مرجع سابق، ص189.

18- المرجع السابق، ص129.

19- نازلي محمد عوض، العلاقات بين الجزائر و فرنسا، من اتفاقيات ايفيان إلى تأميم البترول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة1978،ص 44.

20- A. Merad, La formation sociale Algérienne précoloniale, Essai d'analyse théorique,

O.P.U. Alger 1980, pp158 et 160.

21- Ibid, pp 160-161.

22- عبد اللطيف بن اشنهو، مرجع سابق، ص40.

23- A.Merad, op.cit. p.183.

24- Djilali SARI, Les villes précoloniales de l'Algérie occidental, (Nedroma, Mazouna, Kada) ED/S.N.E.D.Alger 1978, p44.

25- عبد اللطيف بن اشنهو، مرجع سابق، ص42.

26- رابح تركي، التعليم القومي و الشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر1975، ص86.

27- يوسف فهمي الجزايرلي، مرجع سابق، ص 578.

28- مأمون مصطفى حرب، المخطوطات العربية في العالم، (الوحدة) مجلة فكرية ثقافية شهرية تصدر عن المجلس القومي للثقافة العربية، العدد 97 أكتوبر 1992، ص92.

29- Yvonne TURIN, op.cit. p119.

30- يوسف فهمي الجزايرلي، مرجع سابق، ص573.

31- محمد عابد الجابري، السياسة التعليمية في أقطار المغرب العربي، (المغرب، الجزائر، تونس،)الناشر، منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن 1990 ص 111.

32- NECIB Redjem, Industrialisation et système éducatif Algérien, O.P.U. Alger 1986,p.120.

33- يوسف فهمي الجزايرلي، مرجع سابق، ص573.

34- Yvonne TURIN, op.cit. pp.40-41.

35- محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص 112.

36- يوسف فهمي الجزايرلي، مرجع سابق، ص574.

37- NECIB Redjem, op.cit.p.154.

38- يوسف فهمي الجزايرلي، مرجع سابق، ص572.

39- Seddik TAOUTI, op.cit. p.130.

40-محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص 114.

41--يوسف فهمي الجزايرلي، مرجع سابق، ص 574.

42-Seddik TAOUTI, op. cit. p.50.

43-Ibid.p.51.

44-Ibid, P.51.

45-Ibid,P.51.

46-Seddik TAOUTI,op.cit.P130.

47- محمد عابد الجابري،مرجع سابق،ص114.

48-المرجع السابق،ص114.

49-المرجع السابق، ص115.

50-NECIB Redjem, OP.Cit.P.128.

51-عثمان سعدي، قضية التعريب في الجزائر، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت،

مايو1967،ص47.

.52-NECIB Redjem, Op.Cit.P.128

-53محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص115.

.54-NECIB Redjem,op.cit.p.154

-55محمد عابد الجابري، مرجع سابق، ص115.

56-Seddik TAOUTI, op.cit.p.130.

-57عثمان سعدي، مرجع سابق، ص48.

-58المرجع السابق، ص48.

--59تركي رابح، مرجع سابق،ص93.